المحاضرة الأولى

مدخل إلى علم الصرف: مفهوم مصطلح الصرف، الفرق بينه وبين علم النحو، وأبرز علماء هذا العلم.

مقـدمــة

تقتضي معرفة اللغة معرفة نحوها وصرفها وبلاغتها ومعجمها. وما ينبغي أن يفهمه متلقي دروس الصرف، هو أن معرفة الصرف ليست أمرا ثانويا، بل هي معرفة ضرورية لكل تواصل دقيق وفعال. إن دراسة علم الصرف ليست دراسة لفترة من فترات تطور اللغة العربية، بل هي دراسة لحال هذه اللغة في أثناء الحديث عنها.

ويكشف الواقع أن كثيرا من المتكلمين يجدون صعوبة في التعبير، ناتجة عن الجهل بقواعد الصرف، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالأفعال المضعفة، والمعتلة على وجه الخصوص، وهي مشكلة تمس كرامة اللغة العربية. من هنا تتأتى ضرورة إتقان تصريف الأفعال، ومعرفة مشتقاتها، والزيادة فيها، ومعاني تلك الزيادات مما تواتر في الاستعمال العربي التراثي، وغير ذلك، والهدف هو الاطلاع على المنهجية التي اعتمدها الصرفيون العرب القدامى في دراستهم للمباحث الصرفية. ونظرا لأهمية مفهوم الأصل الثلاثي، وأهمية دراسته من خلال أبوابه الصرفية، سنركز على دراسة الفعل المعتل من خلال إرجاعه إلى الأبواب الصرفية التي يأتي عليها. أما في بابي الإبدال والإعلال، فسنقتصر على بعض مظاهرهما، خاصة ما يخص حروف العلة والهمزة، مما هو قياسي، لما تطرحه هذه الحروف من مشكلات صرفية وصوتية.

أ)- الحاجة إلى علم الصرف:

كانت الحاجة إلى علم الصرف من جهتين:

- الحاجة الدينية: فرض دخول الأعاجم إلى الدين الإسلامي، ورغبتهم في تعلم أمور دينهم تعلم لغة الدين، فاحتاجوا إلى تعلم العربية، واقتضى ذلك وضع قواعد النحو والصرف.

- الحاجة الاجتماعية: عندما اختلط المسلمون العرب في البلاد التي فتحوها مع الأعاجم، توجهوا إلى تعلم اللغة العربية باعتبارها لغة المنتصر ولغة الإسلام من أجل التواصل مع الآخر، وهذا واضح من خلال بروز كثير من الموالي في علوم العربية وتفوقهم فيها.

فاللحن كسبب من أسباب التقعيد لعلمي النحو والصرف يدخل في إطار الحاجتين، فهو مفسد للمعنى، وقد كان مذموما مستقبحا في الوسط الاجتماعي العربي آنذاك.

إن العربي ناقل الكلام العربي من قرآن وشعر وحديث، ناقل بحكم أدائه الحضاري، وبالتالي كان العلم بلسان العرب شأنا غير عربي، أحدثته الضرورة الإبستيمولوجية التي أحدثها القرآن الكريم.

وقد ورد في مقدمة كتاب" المنصف" لابن جني - وهو شرح لكتاب "التصريف" لأبي عثمان المازني - أن أهل العربية يحتاجون جميعا إلى التصريف أتم الحاجة، لأنه ميزان العربي، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف، وذلك نحو قولهم: "إن مضارع (فَعُل) لا يجيء إلا على (يَفعُل) بضم عينه، فلا حاجة إلى أن تسمع مثلا أن كَرُم تكون في المضارع على (يَكرُم)، بل تقيس ذلك قياسا. وكذلك قولهم: "كل اسم كانت في أوله ميم زائدة مما يُنقل ويُعمل به فهو مكسور الأول، نحو: مِطْرَقَة، مِروحَة، إلا ما استثني من ذلك، فهذا لن يعرف إلا من طريق التصريف، فلا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة.

ب)- تعريف علم الصرف لغة واصطلاحا:

الصرف لغة:

ورد في معجم" مقاييس اللغة" لابن فارس في مادة (صرف) ما يلي: " الصاد والراء والفاء معظم بابه يدل على رَجْع الشيء، من ذلك صرفت القوم صرفا، وانصرفوا، إذا رجعتهم فرجعوا.. والصرف في القرآن التوبة، لأنه يرجع به عن رتبة المذنبين(...). قال الخليل: "الصرف فضل الدرهم على الدرهم في القيمة"، ومعنى الصرف عندنا أنه شيء صرف إلى شيء، كأنه الدينار صرف إلى الدراهم، أي رجع إليها، إذا أخذت بدله...قال أبو عبيد (القاسم بن سلام) (224هـ)، صرف الكلام تزيينه والزيادة فيه، وإنما سمي بذلك لأنه إذا زُيِّنَ صرف الأسماع إلى استماعه. ويقال لحدث الدهر: صَرْف، والجمع صُروف، وسمي بذلك لأنه يتصرف بالناس، أي يقلبهم ويرددهم".

من هنا، يكون معنى الصرف لغة التحويل والتغيير والتقليب من حال إلى حال، ومنه قوله تعالى:﴿ وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض ﴾ البقرة/ 164، يقلب الله تعالى الرياح فيجعلها جنوبا وشمالا وصَبًا ودَبورا.

الصرف اصطلاحا:

- يقول ابن الحاجب عن التصريف: "علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب" (شرح الشافية، ج1، ص166).

يقول الشارح الرضي الأستراباذي:" قوله (بأصول) يعني القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات، كقولهم: "كل واو إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا"، والحق أن هذه الأصول هي التصريف لا العلم بها". ويقول:" قوله (أبنية الكلم)؛ المراد من بناءِ الكلمة ووزنِها وصيغتِها هيئتُها التي يمكن أن

يشاركها فيها غيرُها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية، كل في موضعه".

يجمل ابن جني القول في التصريف فيقول: "معنى قولنا (التصريف) هو أن تأتي إلى الحروف الأصول...فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها والتصريف لها، نحو قولك (ضَرَب)، فهذا مثال الماضي، فإن أردت المضارع قلت (يَضْرِب)، أو اسم الفاعل قلت (ضارِب)، أو المفعول قلت (مَضْروب)، أو المصدر قلت (ضَرْبا)، أو فعل ما لم يُسَمَّ فاعله قلت (ضُرِبَ)، وإن أردت أن الفعل كان أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت (ضارَبَ)، فإن أردت أنه استدعى الضرب قلت (استضرب)، فإن أردت أنه كثَّر الضرب وكرره قلت (ضرَّب)، فإن أردت أنه كان فيه الضرب في نفسه مع اختلاج وحركة قلت (اضطرب)، وعلى هذا عامة التصرف في هذا النحو من كلام العرب. فمعنى التصريفِ هو ما أريناك من التلَعُّب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها، وغيرِ ذلك. فإذ قد ثبت ما قدمناه، فليعلم أن التصريف ينقسم إلى خمسة أضرب: زيادة، بدل، حذف، تغيير حركة أو سكون، إدغام" (التصريف الملوكي، ط1، ص2- 4).

مما سبق عرضه، يتبين أن التصريف عند المتقدمين ينقسم إلى علمين مختلفين؛ وهما وإن اتفقا على الاشتغال على "الكلم الذي ليس بإعراب" إلا أنهما يختلفان من حيث طريقة المعالجة والأهداف؛ مجال يهتم بالكلمة وآليات تشكيلها وعناصر هذا التشكيل، والمجال الثاني يهتم بالتحولات والتغيرات التي تطرأ على الكلمة بعد تشكلها في المجال الأول.

مفهوم الأصل والبنية والمعنى:

إن إدراك تشكيل الكلمة ومعرفته في المجال الأول يتطلب استحضار مجموعة من المعدات، وقد اختصرها ابن عصفور في "الحروف الأصول" أو "الأصل"، و"الصيغة" أو "البنية" والمعنى.

لا بد من ذكر أن "الكلمة" العربية هي منتج مركب وليس بسيطا؛ فهي تأتلف من أصل، وصيغة أو بنية، ومعنى. وسنفصل الحديث في شأن هذه المفاهيم لتبيان حدود مجال اشتغال هذا القسم الأول من التصريف، ومدى أهميته وضرورته بالنسبة إلى من يريد الاشتغال في مجال القسم الثاني.

- **مفهوم الأصل:**

عرف هذا المفهوم بمفاهيم عدة في الكتابات اللغوية التراثية، بحسب المجال الذي وظف فيه. ففي مجال التصريف، وبحسب المتعلق بالمواد المشكلة للكلمة؛ يجمع الصرفيون العرب على أن "الأصل" هو مجموع الحروف التي ترافق الكلمات التي تنتمي للحقل الاشتقاقي نفسه. يقول ابن جني شارحا الفرق بين الأصل والزائد: "الأصل عبارة عند أهل هذه الصناعة عن الحروف التي تلزم الكلمة في كل موضع من تصرفها، إلا أن يحذف شيء من الأصول تخفيفا أو لعلة عارضة؛ فإنه لذلك في تقدير الثبات، وقد احتاط التصريفيون في سمة ذلك، بأن قابلوا في التمثيل من الفعل والموازنة له فاء الفعل وعينه ولامه..." (التصريف الملوكي، ص 5-6).

لذا اعتبر شارح هذا المصنَّف، والمقصود ابن يعيش، "الأصل" بمثابة "المادة" للمصنوعات (مثال الخشب مادةً للباب)، فالحروف الأصول هي المادة الخام التي تمكن المتكلم من صنع مختلف الصور الكلامية، وهذه الصور هي مختلف الأبنية التي تمنح هيكلة للكلم العربي. فما المقصود بالبنية؟

- **مفهوم البنية:**

البنية هي كل العناصر التي تضاف إلى الحروف الأصول في "الكلمة" بدءا من الحركات ووصولا إلى الحروف الزائدة. وكل هذه الزيادات محكومة بأداء معنى معين. ورغم اعتبار علماء الصرف العرب الحركات زوائد فهم لا يحسبونها كذلك في بناء الصور والصيغ. لخص ابن يعيش

هذه الفكرة فيما يلي: "معنى الزيادة إلحاق الكلمة ما ليس منها، وذلك لإفادة معنىً، أو لضرب من التوسع في اللغة" (شرح الملوكي، ط 1973، ص 101).

ويشير إلى أن "أصل حروف الزيادة حروف المد واللين، التي هي: الواو والياء والألف"، وأنه لا توجد كلمة تخلو من هذه الحروف أو أبعاضها، " ألا ترى أن الكلمة إن خلت من زيادة أحد الحروف فلن تخلو من حركة: إما فتحة وإما ضمة وإما كسرة، والحركات أبعاض هذه الحروف، وهي زوائد لا محالة" (نفسه 101).

- **مفهوم المعنى:**

إن إنتاج الكلم يحتاج بالإضافة إلى هذين العنصرين إلى عنصر ثالث وهو المعنى الذي من أجله ننتج كلمة ما؛ لا نقصد هنا المعنى الدلالي أو المعجمي، بل نقصد به المعنى المرتبط بالصيغة أو البنية. يقول ابن يعيش: "اعلم أن الألفاظ أدلة على المعاني، وقوالب لها (...) ولما كان المعنى يكون على أحوال كثيرة، كمعنى: المُضِي، والحال، والاستقبال، والفاعلية، والمفعولية، وغيرها، كانت الحاجة إلى الدلالة على كل حال منها ماسة، لم يكن بد من لفظ خاص يدل على ذلك المعنى بعينه، فلهذا وجب التصريف، واختلاف الأبنية بالزيادة والنقص والتغيير ونحو ذلك، ليدل كل لفظ على المعنى المراد..."(ط 1973، ص 95).

---إن كل مبنى مشروط بوجود معنى مستهدف. وهذا المعنى هو الذي يحدد العناصر التي ستزاد إلى الحروف الأصول. والصيغة هي التي تتكفل بترجمة عناصر المعنى صرفيا وتوزيعها بمعية عناصر الأصل، وتوطينها في القالب المُعَدِّ لإنتاج الكلمة.

ج)- الفرق بين علم الصرف وعلم النحو:

لابد من الإشارة، والتأكيد أيضا، على أن علم الصرف وعلم النحو، قرينان بمثابة الشقيق التوأم، وهما متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، نظرا إلى تكامل غايتهما.

فالنحو، العلم الذي تعرف به أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء، ولهذا فهو يعنى بإدراك تركيب الكلمة وعلاقتها بالكلمة التي قبلها. وأما الصرف فيدرس الكلمة خارج السياق، بصفتها بنية، وما يطرأ على هذه البنية من تغيرات صرفية وصوتية، فالبحث عنها مفردة لتكون على وزن خاص وهيئة خاصة يقع ضمن موضوع (علم الصرف). والبحث عنها وهي مركبة، ليكون آخرها على ما يقتضيه منهج العرب في كلامهم من رفع أو نصب أو جر أو جزم أو بقاء على حالة واحدة، من تغير، هو موضوع (علم الإعراب) أو (علم النحو).

يجمل ابن جني الفصل بينهما في قوله: "التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، فإذا قلت: قام بكر، ورأيت بكرا، ومررت ببكر، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة" (المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ج1، ص4). ويقول ابن يعيش (شرح الملوكي في التصريف): "فالتصريف كلام على ذوات الكلم، والنحو كلام على عوارضها الداخلة عليها".

د)- موضوع علم الصرف واختصاصه:

يقول ابن عصفور الإشبيلي في كتابه (الممتع في التصريف، تح قباوة، ج1، ص35) ما يلي: " اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء. وهي: الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية كإسماعيل ونحوه، لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة، والأصوات كـ (غاق) ونحوه، لأنها حكاية ما يصوَّت به، وليس لها أصل معلوم، والحروف، وما شُبِّه بها من الأسماء المتوغلة في البناء من نحو (مَنْ) و(ما)، لأنها –لافتقارها- بمنزلة جزء

من الكلمة التي تدخل عليها. فكما أن جزء الكلمة، الذي هو حرف الهجاء، لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلته".

يوضح هذا التعريف أن مجال اشتغال الصرف هو:

- الأفعال المتصرفة: أي الأفعال التي تشتق منها صيغ الفعل المختلفة، والفعل المتصرف غير الجامد (نحو: عسى - هلُمَّ – ليس - تبارك – نعم – بئس – تعال – هات...)، ويقبل التصرف من صيغة إلى أخرى، ويدل على الحدث مقترنا بزمان.
- الأسماء المعربة: والاسم المعرب هو الذي تتغير حركته الإعرابية بتغير موقعه الإعرابي، وهو مخالف للمبني الذي يبقى على حركة إعرابية واحدة، وإن تغير موقعه الإعرابي ((جاء الطلابُ (الفاعلية)- رأيت الطلابَ (المفعولية)- مررت بالطلابِ (المجرور)) -

(جاء هؤلاءِ الطلاب – رأيت هؤلاءِ الطلاب – مررت بهؤلاءِ الطلاب).

يقول ابن جني (المنصف، ج1ص4):" من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد، ليكون الارتياض في النحو موطنا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال".

هـ)- في شرفه وفائدته:

قال ابن عصفور الإشبيلي (الممتع في التصريف، ج1، ص27):" فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية، من نحوي ولغوي إليه أيما حاجة، لأنه ميزان العربية، ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصَل إلى ذلك إلا من طريق التصريف، نحو قولهم: (كل

اسم في أوله ميم زائدة مما يُعمَل به ويُنقل فهو مكسور الأول، نحو: مِطرقة ومِروحة، إلا ما استثني من ذلك). فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة، ولا يعلم ذلك إلا من جهة التصريف... ومما يبين شرفه أيضا أنه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به". (الممتع في التصريف، ج1، ص 27-28).

وفي أسبقيته عن النحو قال: " وقد كان ينبغي أن يقدم علم التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه، قبل أن يتركب، ينبغي أن تكون مقدَّمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب. إلا أنه أُخِّر للطفه ودقته، فجُعِل ما قُدِّم عليه من ذكر العوامل توطئةً له، حتى لا يصل إليه الطالب، إلا وهو قد تدرب وارتاض للقياس." (الممتع في التصريف، ج1، ص 30-31).

و) <u>مراحل تطورعلم التصريف وأهم رواد كل مرحلة:</u>

يمكن حصر مراحل تطور هذا العلم في ثلاث مراحل كبرى نعرض لها كالآتي:

- المرحلة الأولى: اتسمت عموما بالاندماج بين علمي النحو والتصريف، وكان التصريف يشكل بابا من أبواب علم النحو. وقد لخص ابن جني هذا الوضع بقوله: "لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره" (المنصف، ط1945، ج1، ص4). وكان النحو والتصريف متداخلين مع علم القراءات دون أن يظهر تأليف خاص بعلم الصرف. ومن أعلام هذه الفترة: أبو الأسود الدؤلي (ت 69 هـ)، ونصر بن عاصم الليثي (ت.86).

بعدها، انفصل علم القراءات عن علم يالنحو والصرف، واتسع الاشتغال فيهما، ويعد كتاب سيبويه ت 180 هـ)، والمبرد (ت.210هـ) في "المقتضب"، وابن السراج (ت.316هـ) في "الأصول في النحو" أبرز رواد هذه المرحلة.

- المرحلة الثانية: تعد تمهيدا لظهور علم التصريف، واستقلاله بالتأليف عن النحو. اتسمت هذه المرحلة ببروز صنفين من المؤلفات الخاصة بمجال التصريف؛ منها الذي يحمل اسم التصريف، وصنف آخر يحمل اسم أحد مباحثه أو إحدى مسائله. يمثل كل من أبي عثمان المازني(ت 247 هـ) وأبي علي الفارسي (ت.377هـ) من خلال كتابه "التكملة على الإيضاح"، وابن جني من خلال كتابه "التصريف الملوكي" أبرز النحاة الممثلين لهذه المرحلة.

المرحلة الثالثة: تتسم باكتمال تكوين علم التصريف ليصبح علما مستقلا استقلالا تاما عن علم النحو، وقد اختلف النحاة في تفاصيل أبوابه ومسائله. يمثل هذه المرحلة العديد من المتأخرين، من بينهم: ابن الحاجب (ت.646هـ)، وابن عصفور الإشبيلي (ت.663هـ)،وابن مالك (ت.672هـ)،وابن هشام (ت.761هـ)، وعبدالقاهرالجرجاني (ت.1078هـ)، وغيرهم.

عرفت هذه المرحلة اتساعا في أبواب التصريف ومسائله في جوانب عديدة لم تكن في المرحلتين السابقتين من مباحث تغيير البنية نحو: الإبدال والحذف والزيادة والتصغير، وغيرها.